

التقرير لا يرى مبرراً لتردد الهيئة العامة للاستثمار في صفقة «كيوتل - الوطنية»

«النشال»: 500 مليون دينار قيمة الاستحواذ على «بوبيان» و«الوطنية للاتصالات»



بورصة الكويت لا تزال في المنطقة السالبة ضمن أسواق الإقليم الأربعة

وحقق الاقتصاد القطري أعلى معدل للنمو في العالم. وكانت المنطقة السالبة حكراً على أسواق الإقليم الأربعة الأخرى، تصدرها كما ذكرنا السوق القطري، ثم بفارق كبير بعده كل من السوق البحريني وسوق مسقط. وبينما توحى مؤشرات أولية بأن شهر يوليو ينشئ بأداء أفضل، فمن جانب، انحسرت بعض المخاوف حول أوروبا، ومن جانب آخر حقق ذلك بعض الدعم لأسعار النفط، بما يعنيه من احتمال تحسن لأداء أسواق الإقليم، إلا أن حجم المخاطر مازال كبيراً، لذلك نحن نرجح أداء إيجابياً للأسواق خلال الشهر الجاري، ولكن مع الحذر من الحساسية الشديدة للأسواق لأي خبر أو حدث سياسي أو اقتصادي غير موات، بما يجعل الأداء متذبذباً، وبشدة، في الاتجاهين.

جاء بعد قمة منطقة اليورو، وأواخر الشهر الفائت، بينما حققت 6 من الأسواق السبع في الإقليم أداء سلبياً - باستثناء سوق أبوظبي - ربما بسبب الأثر النفسي للهبوط الحاد لأسعار النفط، وترتبت على هذا التفاوت غريزة رئيسة لمواقع الأسواق. وأضاف التقرير أنه في المنطقة الموجبة، اعتلى سوق الهند والسوق الألماني صدارتها، في أداء نصف العام، بدلا من سوق دبي والسوق السعودي في نهاية شهر مايو الفائت، وتأخر السوقان للمرتبة الثالثة من الأولى لسوق دبي والسادسة من الثانية للسوق السعودي، وشاركهما في الترتيب السابع سوق أبوظبي، بينما تصدر السوق القطري المنطقة السالبة بخسائر في نصف عام بنحو 7,5٪، وهو السوق الذي تلقى أكبر جرعة من الدعم المباشر،

استعرض تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة، حيث جاء أداء شهر يونيو الفائت أفضل من الأداء لشهر مايو الذي حققت فيه جميع الأسواق الـ 14 أداء سالباً مقارنة بأداء شهر أبريل، إذ حققت 7 أسواق في شهر يونيو أداء موجباً مقارنة بشهر مايو، ومثلها حققت أداء سالباً، وتحسن توزيع الأسواق، قليلاً، إلى 9 في المنطقة الموجبة، و4 في المنطقة السالبة، وواحد من دون تغيير، بدلا من 5 في المنطقة السالبة في شهر مايو، مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية عام 2011، وأفضل الأداء في شهر يونيو قدمته الأسواق الناشئة والناضجة - باستثناء الصين - وجاء في مقدمتها السوق الهندي بارتفاع 7,5٪ ثم الفرنسي بنحو 6٪ ثم الياباني بنحو 5,4٪، وأعلى الارتفاعات



غير مباشر، على خفض فائض محتمل في جانب العرض. وتمت أو أعلنت نواياها، أخيراً، عن 5 استحوذات، اثنتان منها كانا في اتجاه إعادة البناء أو الهيكلة، وثلاثة منها في اتجاه استكمال رؤى إستراتيجية القائمة للملاك. اثنتان من الثلاثة الأخيرة كانا أهم، من حيث الحجم، وبالتبعية الكاثير، وهما استكمال استحوذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان، وهو ما سيعتد الإشارة إليه في تقرير سابق، واستحوذ «كيوتل» على ما تبقى من أسهم الشركة «الوطنية للاتصالات»، ولعلها صدف أن تبلغ القيمة النظرية للاستحواذين مستوى مماثلاً، تقريبا، والسبب هو تقارب كل من النسبة المطلوب الاستحواذ عليها، مع تفاوت في السعر العرّوض مماثل للتفاوت في حجم رأس المال للشركتين. فالمطلوب، نظريا، هو الاستحواذ على ما نسبته 52,7٪ من أسهم بنك بوبيان البالغ رأسماله نحو 174,8 مليون دينار ويسعّر 630 فلما للسهم، والمطلوب الاستحواذ على نحو 47,5٪ من أسهم الشركة «الوطنية للاتصالات» البالغ رأسمالها نحو 50,4 مليون دينار، ولكن بسعر يحتمل أن يراوح بين 2,5 - 3 دنانير للسهم، ونقدر القيمة القصوى النظرية للصفقتين بنحو 1240 مليون دينار - 4,4 مليارات دولار - ولكن بسبب من لا يرغب، أو لا يستطيع،



تناول تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي ظاهرة الاستحوذات التي وصفها بالإيجابية في زمن ركود أسواق المال، فهي من جانب تعطي دليلا على أن الملاك يقومون بجهد لإعادة هيكلة الشركات القائمة وبنائها، وهي من جانب آخر دليل وجود إستراتيجية إيجابية، لدى الراغب بالاستحواذ، وبدء تنفيذها. في الحالة الأولى، يقوم ملاك رئيسيون - أو مالك رئيسي - بتحويل مجموعة من الشركات، التي تآثرت بالأزمة، إلى شركة، أو أكثر، ويجعم اقتصادي قادر على مواجهة التغيير الجوهري في نموذج الأعمال ومتطلبات القطاع، وفي الحالة الثانية، يقوم مالك رئيس بالإفادة من حقيقة أن السوق، في الظروف الحالية، مملوء لخفض التكاليف، غير كافية للاستحواذ، مقارنة بوضع رواج أو «سوق بائع»، ويبدأ بتنفيذ إستراتيجية التوسع. وذكر التقرير أنه في غياب أي جهد حكومي محلي «سوق مشتري»، بمعنى انخفاض مالكي رأس المال، لنداعيات أزمة العالم المالية، تحقق جهود الاستحوذات الخاصة منافع للاقتصاد الكلي، منها دعم مستوى الثقة المنخفض، ومنها توفير بعض السيولة، باعتبارها إيجابية على القطاع المصرفي - سداد بعض الديون - وعلى جانب الطلب، وربما ضخ أموال خارجية في الاقتصاد المحلي، وتعمل، بشكل

33,1٪ نصيب النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة عن 2011

فيما تسهم أميركا الشمالية بما نسبته 13,2٪، أي نحو 217,5 مليار برميل، وأوروبا 141,1 مليار برميل، وأفريقيا بما نسبته 8٪، نحو 132,4 مليار برميل، وأخيراً، آسيا الباسيفيك بما نسبته 2,5٪، أي نحو 41,3 مليار برميل. ورأى التقرير أن منطقة الشرق الأوسط أنتجت في عام 2011، ما نسبته 32,6٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 83,576 مليون برميل يوميا، وهي التي تسهم - كما سلف - بنحو 48,1٪ من حجم الاحتياطي النفطي العالمي (السعودية 13,2٪ وإيران 5,2٪). وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من احتياطي الغاز الطبيعي نحو 38,4٪ من حجم الاحتياطي العالمي، وتستحوذ إيران على نحو 15,9٪ من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 12٪، والسعودية على نحو 3,9٪، والإمارات العربية المتحدة على نحو 2,9٪، أما أوروبا وآسيا الوسطى فلديها من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 37,8٪ (روسيا الاتحادية 21,4٪ وتركمانستان 11,7٪)، وتنتج نحو 31,5٪ من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي.

نحو 115 مليار برميل، في نهاية عام 2010 (+24,4٪). وقد عدلت الـ «BP» أرقام عام 2010 إلى الأعلى، لتصبح نحو 1622,1 مليار برميل، بدلا من نحو 1383,2 مليار برميل، أي بزيادة قاربت 238,9 مليار برميل (+17,3٪) (وذلك بسبب تعديل حجم الاحتياطي النفطي في كندا، إلى الأعلى، ليصبح نحو 175,2 مليار برميل في نهاية عامي 2010 و2011، بدلا من نحو 33,2 مليار برميل في نهاية عامي 2009 و2010، وكذلك تعديل حجم الاحتياطي النفطي في فنزويلا، للسنة الخامسة على التوالي، إلى الأعلى، ليصبح نحو 296,5 مليار برميل في نهاية عامي 2010 و2011، بدلا من نحو 211,2 مليار برميل في نهاية عامي 2009 و2010 (+40,4٪)، ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 795 مليار برميل، أي بما نسبته 48,1٪ من حجم الاحتياطي النفطي العالمي - ونحو 199,6 منه - أي من 1,148٪ - يقع في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق). وتسهم أميركا الجنوبية والوسطى بما نسبته 19,7٪، أي نحو 325,4 مليار برميل،

أشار تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي إلى بعض إحصاءات الطاقة 2011 الصادرة عن إحصاءات الطاقة العالمية والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» (BP) إلى انخفاض معدل نمو استهلاك الطاقة العالمي، إلى نحو 2,5٪، في عام 2011. وكانت معدلات الزيادة في استهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2010، قد بلغت 5,4 للفحم - الأكثر تلوينا - و2,2٪ للغاز الطبيعي، و1,6٪ للطاقة المائية، و0,7٪ للنفط، و4,3٪ للطاقة الذرية. وذكر التقرير مبينا أن النفط يتمتع، دون سواه من بدائل الطاقة، بامتياز، مازال قويا، يتمثل في أن نصيبه، من الاستهلاك العالمي للطاقة، قد بلغ نحو 33,1٪، تاركا نحو 30,3٪ للفحم، ونحو 23,7٪ للغاز الطبيعي، ونحو 6,4٪ للطاقة المائية، ونحو 4,9٪ للطاقة الذرية. وأضاف التقرير أن حجم الاحتياطي العالمي الثابت من النفط بلغ نحو 1652,6 مليار برميل، في نهاية عام 2011، مرتفعا ما قدره 30,5 مليار برميل، مقارنة بنهاية عام 2010، وذلك بسبب تعديل حجم الاحتياطي النفطي في العراق، إلى الأعلى، ليصبح نحو 143,1 مليار برميل في نهاية عام 2011، بدلا من

4,15 مليارات دينار قيمة التداولات في النصف الأول

اسم الشركة	قيمة التداول خلال الفترة لغاية 2012/06/30	القيمة السوقية في نهاية 2012/06/30	قيمة التداول / القيمة السوقية يونيو 2012
1 شركة هيتس تيليكوم قابضة	243,075,837	51,185,097	474,9٪
2 بيت التمويل الخليجي	239,562,875	35,589,493	673,1٪
3 شركة الاتصالات المتكاملة	208,449,616	3,176,423,438	6,6٪
4 بنك الكويت الوطني	160,193,789	4,440,567,577	3,6٪
5 بيت التمويل الكويتي	151,861,950	2,149,081,272	7,1٪
6 شركة مجموعة السلام قابضة ش.م.ك مغلقة	150,623,961	54,720,000	275,3٪
7 شركة المدينة للتطوير والاستثمار ش.م.ك.م	142,488,745	18,521,468	769,3٪
8 شركة نيار للتطوير العقاري ش.م.ك مغلقة	140,963,410	40,969,175	344,1٪
9 شركة رمال الكويت العقارية ش.م.ك مغلقة	136,964,984	82,225,000	166,6٪
10 شركة الاستثمارات المالية الدولية	99,715,597	25,560,000	390,1٪
11 مجموعة الصناعات الوطنية (القايشة)	95,458,063	261,609,831	36,5٪
12 شركة اكتاب القايشة ش.م.ك قابضة	93,586,573	14,631,951	639,6٪
13 الشركة الدولية للمنتجات ش.م.ك مغلقة	90,955,687	5,793,079	1570,1٪
14 الشركة الأولى للاستثمار ش.م.ك.م	83,892,847	85,941,313	97,6٪
15 شركة أجيبيتي للمخازن العمومية	77,062,712	397,797,950	19,4٪
16 الشركة الدولية للتمويل ش.م.ك مغلقة	75,591,720	66,639,252	113,4٪
17 بنك الكويت الدولي	72,739,197	264,518,301	27,5٪
18 الشركة الوطنية للمباني	64,849,509	19,000,000	341,3٪
19 شركة الصفات القايشة	64,171,137	33,770,520	190,0٪
20 شركة المباني ش.م.ك.م	60,418,056	647,859,858	9,3٪
21 بنك بوبيان ش.م.ك	54,658,892	1,083,905,895	5,0٪
22 شركة مجموعة الصفاة ش.م.ك مغلقة قابضة	53,202,854	22,100,000	240,7٪
23 بنك الإنمار	50,439,461	102,056,532	49,4٪
24 بنك برفان	45,197,497	656,611,050	6,9٪
25 شركة مجموعة المستثمرين القايشة	44,954,567	17,655,000	254,6٪
26 شركة منازل القايشة ش.م.ك قابضة	44,752,029	17,160,000	260,8٪
27 شركة الاستثمارات الوطنية	44,202,761	89,373,761	49,5٪
28 شركة عقارات الكويت	42,101,569	42,162,152	99,9٪
29 شركة بوبيان للببتروكيماويات ش.م.ك	39,653,850	286,209,000	13,9٪
30 شركة دانة الصفات الغذائية	37,291,660	24,255,000	153,7٪
اجمالي 30 شركة	2,909,081,406	14,213,892,964	
نسبة من اجمالي السوق	170,1٪	150,7٪	
اجمالي السوق	4,149,903,921	28,029,165,320	14,8٪
الشركات المضاربة (18 شركة)	1,815,292,176	673,993,718	269,3٪
نسبة من اجمالي 30 شركة	62,4٪	4,7٪	
نسبة من اجمالي السوق	143,7٪	2,4٪	

ذكر تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاه شهر يونيو الفائت، انقضى نصف عام 2012، وتم تداول أسهم قيمتها نحو 4,15 مليارات دينار، واستحوذت 30 شركة أو 14,7٪ من عدد الشركات المدرجة على 70,1٪ من قيمة تداولات كل السوق. وضمن الـ 30 شركة، استحوذت 18 شركة، لا تزيد قيمتها الرأسمالية على 4,7٪ من قيمة الـ 30 شركة، ولا تتعدى قيمتها الرأسمالية 2,4٪ من القيمة الرأسمالية للسوق كله، على الـ 62,4٪ من قيمة التداول على الـ 30 شركة، و43,7٪ من قيمة تداولات السوق، كله. وأفاد التقرير بيان قيمة التداولات على الـ 18 شركة بلغت نحو 1,815 مليار دينار، بينما بلغت قيمتها الرأسمالية نحو 674 مليون دينار، أي من معدل الدوران لأسهمها بالكامل في 6 شهور بلغ 269,3٪، وبلغ معدل دوران أسهم

احداها 15,7 ضعفا عندما بلغت قيمة تداولاتها السوقية نحو 1570٪ قيمتها الرأسمالية، وضمن الـ 18 شركة الصغيرة، 16 شركة بلغ معدل دوران أسهمها أكثر من 100٪، والاثنتان الباقيتان قريبتان من الـ 100٪، وتراهن أسعار الشركات الصغيرة على شركات المضاربة، معظمها، على أن السيولة الشديدة للسهم، إلى جانب أفرها المحتمل على رفع اصطناعي لمستوى الأسعار، تمثل اغراء لمستثمرين جدد للدخول على هذه الأسهم. وتكمن خطورة هذا النوع من التداول الاصطناعي في تقويضه الثقة بتداولات السوق، شركائه ومتداوليه، ويؤدي من جانب آخر إلى ضياع مدخرات المتعاملين فيه، وبعضهم يفقد كل ما يملك، ومنع ذلك أولى اولويات جهات الرقابة والتنظيم، وكان المفروض أن يؤدي كل من اكتمال عقد هيئة أسواق المال، ونظام التداول الجديد، إلى الحد بشكل كبير



هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
دولة الكويت State of Kuwait

إعلان وتذكير

خاص بوكالات التصنيف الائتماني والشركات التي تقدم الاستشارات المالية

تود

هيئة أسواق المال

أن تسترعي انتباه الأشخاص المرخص لهم أنه عملاً بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، يتعين على جميع وكالات التصنيف الائتماني والشركات التي تقدم الاستشارات المالية مراجعة الهيئة وتوفيق أوضاعها حسب مانص عليه القانون المذكور في موعد أقصاه 1 أغسطس 2012

أن تسترعي انتباه الأشخاص المرخص لهم أنه عملاً بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، يتعين على جميع وكالات التصنيف الائتماني والشركات التي تقدم الاستشارات المالية مراجعة الهيئة وتوفيق أوضاعها حسب مانص عليه القانون المذكور في موعد أقصاه 1 أغسطس 2012